

Distr.: General
16 March 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها

أولاً - مقدمة

كما كرر تأكيد أن تقديم مساعدة دولية كبيرة أمر لا غنى عنه من أجل تعزيز التنمية المستدامة في ذلك البلد.

٤ - ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة منذ تلك الجلسة، ويركز على الجهود التي تبذلها الحكومة، في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها زعيم الزمرة العسكرية السابقة، للحفاظ على المؤسسات الديمقراطية الناشئة في البلد وتعزيزها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المستمرة. كما يبرز التقرير دور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والأنشطة التي يضطلع بها لتيسير مبادرات بناء السلام في ذلك البلد.

ثانياً - التطورات السياسية

٥ - رغم ما يبدو من الانخفاض الملحوظ للتحديات المباشرة التي تواجه النظام الدستوري والتي تشكلها العناصر العسكرية، ازداد عدم استقرار الحالة في البلد بصفة عامة.

٦ - فعلى الصعيد السياسي، اشتدت الحزازات والخلافات داخل الحكومة الائتلافية مما أدى إلى استقالة جميع أعضاء حزب غينيا - بيساو للمقاومة، وهو شريك حزب التجديد الاجتماعي الذي ينتمي إليه الرئيس يالا في الائتلاف، استقالة جماعية من الحكومة في ٢٣ كانون الثاني/

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس منّي أن أطلعته بانتظام، وأن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

٢ - ويذكر أعضاء المجلس أنه منذ تقديم تقريري الأخير، المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (S/2000/920)، خاطبتُ المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، في سياق الجلسة المفتوحة التي عقدها المجلس لبحث التقدم المحرز في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع والمعوقات التي تواجهها. وعقب تلك الجلسة، أُتفق على تقديم تقريري التالي إلى المجلس في نهاية آذار/مارس ٢٠٠١.

٣ - وقد أكد المجلس في البيان الرئاسي الذي أصدر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2000/37)، أهمية استمرار جميع الأطراف في التعاون من أجل توطيد السلام الدائم في غينيا - بيساو. وناشد جميع أفراد الزمرة العسكرية السابقة وضع أنفسهم بالكامل تحت تصرف المؤسسات المدنية.

الدستوري، حوارا حول المعايير والمبادئ الدستورية في النظم المتعددة الأحزاب، وقدمت للمشاركين الذين بلغ عددهم ١٠٠ مشترك الدراية الفنية والمشورة اللازمين بشأن القضايا الدستورية.

١٠ - وفي مبادرة أخرى للمكتب قام بها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ استهدفت تعزيز عملية التحول إلى الديمقراطية، حضر المشتركون حلقة دراسية حول تعزيز الطابع المتعدد الأحزاب للديمقراطية في غينيا - بيساو، ركزت الانتباه على مبادئ وممارسات المجتمع الديمقراطي. وفي ختام الحلقة الدراسية، منح المكتب لكل من الأحزاب السياسية الـ ١٧ التي حضرت الحلقة جهاز حاسوب. وقامت حكومة هولندا بتمويل الحلقة والمعدات. وتستهدف حلقة دراسية تفاعلية نظمها المكتب في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس بتمويل من البرتغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية زيادة وعي وسائط الإعلام في غينيا - بيساو بأهمية دورها في تعزيز وتوطيد ثقافة ديمقراطية.

١١ - وقد قطعت السلطات شوطا في الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية التي من المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتقوم الجمعية الوطنية بإعداد التشريع اللازم، بينما تستعرض اللجنة الانتخابية الوطنية تحديد الدوائر الانتخابية للمقاطعات. ونظرا للوضع المالي الصعب الذي تمر به الحكومة، فإنها تعتزم التماس المساعدة من المانحين من أجل هذه الانتخابات. وقدمت الأمم المتحدة بناء على طلب الحكومة خدمات خبير انتخابي.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٢ - ازدادت الحالة على الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال توترا عما كانت عليه، بعد أن زاد مقاتلو حركة القوى الديمقراطية في كازمانس من عملياتهم المسلحة، مواصلين تمردهم في منطقة كازمانس السنغالية. وكثيرا

يناير ٢٠٠٠. وخلق ما لحق ذلك من تعيين الرئيس يالا لحكومة أقلية من حزب التجديد الاجتماعي مزيدا من الشكوك السياسية، نظرا لافتقار ذلك الحزب للأغلبية البرلمانية التي يمكنه أن يحكم وحده على أساسها.

٧ - وعقب نشوب القتال بين الزمر المتصارعة التابعة لحركة القوى الديمقراطية الانفصالية لمنطقة كازمانس في شمال غرب غينيا - بيساو، شنت الحكومة هجوما على تلك الحركة بدعوى الحاجة إلى حماية السلامة الإقليمية لغينيا - بيساو. وخلقت المواجهة المسلحة التي ترتبت على ذلك حالة أمنية متوترة في منطقة الحدود وأدت إلى المزيد من الانتقادات الشديدة لحكومة تعاني من الضعف بالفعل بسبب الأزمات الداخلية.

٨ - وعلى مدى بضعة الأسابيع الماضية، تركز الانتباه على محاولات الرئيس يالا لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة، بعد ازدياد المطالبة باستبدال رئيس الوزراء نتشاما. وإزاء خلفية من السخط العرقي والديني المعتمل، كشفت سلطات غينيا - بيساو في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ عن إحباط محاولة أخرى لاغتيال الرئيس يالا.

٩ - ورغم مناخ التوتر الذي يثير القلق، تواصل غينيا - بيساو جهودها من أجل توطيد عملية التحول إلى الديمقراطية التي ما زالت هشة. وانصبت مناقشات الجمعية الوطنية التي استأنفت دورتها السنوية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ على مراجعة الدستور لجعله متمشيا مع معايير المجتمعات الديمقراطية. ولتيسير هذه المناقشات نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بطلب من الجمعية الوطنية، حلقة دراسية في الفترة من ١٢ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ حول مراجعة الدستور. وقد ولدت الحلقة الدراسية التي جمعت بين أعضاء الجمعية الوطنية ومثلي الأحزاب السياسية، وقادة المجتمع المدني وخبراء في المجال

١٥ - وفيما يتعلق ببرنامج التسريح وإعادة الإدماج، يواصل البنك الدولي تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الحكومة عن طريق ائتمان الإصلاح والإنعاش الاقتصادي. وتم تحقيق تقدم أكيد في عدة أنشطة تمهيدية. وأنجز إحصاء المحاربين السابقين والقوات شبه العسكرية. غير أن المشروع التحريبي للتسريح الذي كان من المعترزم الاضطلاع به في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قد تأجل بسبب التأخر في استكمال بيانات إحصاء القوات المسلحة العاملة. وتعزو السلطات العسكرية هذا التأخر إلى عدم الاستقرار السياسي والحالة الأمنية القابلة للانفجار في شمال غربي البلد، حيث تنشط حركة القوى الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، تم في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في احتفال عام، التسريح الرسمي لـ ٥٤٨ من بين ٩٤٨ مشتركاً في برنامج التسريح الطوعي، الذي ييسره مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وتموله فرنسا وهولندا. وإلى حين بدء المشروع التحريبي الذي من المقرر الآن أن يبدأ في أيار/مايو ٢٠٠١، سيستمر المسرحون في تلقي حصص الإعاشة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

١٦ - وفي الوقت نفسه، يقوم الخبراء بوضع اللمسات النهائية لترتيبات وطرائق برنامج نزع سلاح مدني أعده المكتب ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المثلة ميدانياً. وتم تحديد المانحين لغرض هذا المشروع.

رابعاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٧ - يعاني اقتصاد غينيا - بيساو من ضائقة شديدة. والبنك الرئيسي في غينيا - بيساو مهدد بالإفلاس، وتهمين على صناعة مصائد الأسماك عمليات الصيد غير المشروع، ولا تزال المواد الغذائية بعيداً عن متناول الأسر العادية. ومما زاد الحالة سوءاً أنه من المتوقع أن ينخفض محصول الكاشيو، وهو المصدر الرئيسي لدخل الدولة، هذا العام

ما أدى تسلل قوات هذه الحركة عبر الحدود إلى داخل إقليم غينيا - بيساو إلى وقوع اشتباكات مسلحة مع قوات ذلك البلد، الأمر الذي أدى إلى ازدياد المخاوف من أن تزج الأعمال الاستفزازية من جانب المتمردين بغينيا - بيساو في صراع معقد في كازمانس. وفضلاً عن ذلك، أتمت سلطات الأمن في بيساو حركة القوى الديمقراطية لكازمانس مؤخرًا بالتورط في مؤامرة فاشلة لاغتيال الرئيس يالا، ووقع تبادل لإطلاق النيران، في حادثة واحدة على الأقل، بين المتمردين المشتبه في انتمائهم إلى حركة المقاومة الديمقراطية وقوات الأمن في بيساو.

١٣ - ومما زاد من تعقيد الحالة، وجود نحو ٤٦٠ ٣ لاجئاً مسجلين في كازمانس في منطقة الحدود، حيث توجد مخاوف من احتمال صلة بعضهم بمقاتلي حركة القوى الديمقراطية. وبينما استقر عدد قليل من لاجئي كازمانس طواعية في زيغينشور، عاصمة مقاطعة كازمانس، تتحرى الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخيارات المتاحة لإعادة توطين بقية اللاجئين.

١٤ - وفيما يتعلق ببرنامج الحكومة لإزالة الألغام، واصلت منظمة هيوم إيد الدولية غير الحكومية عملياتها المتعلقة بإزالة الألغام، التي ييسرها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وتمولها حكومات استراليا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وجرى مؤخراً في احتفال عام تفجير الألغام التي تمت إزالتها من منطقة برا في بيساو عقب انتهاء عملية إزالتها. وقامت منظمة هيوم إيد، بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني والمتطوعين، بتدريب أهالي غينيا - بيساو على عمليات إزالة الألغام وتواصل القيام بحملة توعية بين السكان المدنيين.

المتقلبة في البلد في أعقاب محاولة الانقلاب التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر. وقامت الحكومة أخيراً بعد مضي فترة توتر، بإطلاق سراح زعماء المعارضة وأتباعهم الذين أُلقي القبض عليهم بدعوى التواطؤ في محاولة الانقلاب. وقد حُددت إقامتهم في بيساو انتظاراً لمحاكمتهم.

٢٢ - ولا تزال الحكومة تعاني من نقص شديد في الموارد والمرافق اللازمة لتوفير الأمن والظروف الملائمة لاحتجاز ١٥٠ من العسكريين ما زالوا محتجزين فضلاً عن ١٠٨ من المتمردين التابعين لحركة القوى الديمقراطية الذين قُبض عليهم في تشرين الثاني/نوفمبر لمساندتهم للجنرال السابق ماني. وبالإضافة إلى ذلك اعتقل ١١ شخصاً مؤخراً بتهمة اشتراكهم في المؤامرة المدعى ارتكابها في شباط/فبراير لاغتيال الرئيس. كما وجهت إلى سبعة منهم تهمة التعاون مع متمردي حركة القوى الديمقراطية. وقد قام ممثلو المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بزيارات بصفة منتظمة للمحتجزين وطالبوا بتحسين أحوالهم في الاحتجاز. كما قام ممثلي زيارة مراكز الاحتجاز. وقام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتكثيف جهوده لتحسين الأحوال في الاحتجاز عن طريق توفير الرعاية الصحية الأساسية بواسطة طبيب تابع للأمم المتحدة، وآبار المياه، واللوازم الطبية والناموسيات المعالجة طبيًا.

٢٣ - ورغم استمرار حالة عدم الاستقرار، صدقت الحكومة على عدة صكوك لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ودعماً لإصلاح القضاء قام وزير العدل، مع ممثلي، بجولة لزيارة المؤسسات القضائية في أنحاء البلد. ووفر المكتب حينما أمكن أجهزة الحاسوب، لتعزيز قدرة أداء جهاز القضاء.

بنسبة ٥٠ في المائة عن العام الماضي، مما يخفض من دخل الدولة وقدرتها على دفع المرتبات وخدمة الديون الخارجية.

١٨ - وما زالت حدة السخط الاجتماعي مرتفعة بسبب استمرار عجز الحكومة عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية جدا للسكان، كما بلغ مستوى البطالة والبطالة الجزئية أبعاداً تثير الانزعاج. ونتيجة لهذا، إلى جانب استمرار انتشار الفقر، هناك اضطرابات عمالية مستمرة، بما في ذلك الإضرابات احتجاجاً على عدم دفع الأجور والعلاوات المستحقة منذ فترة ما قبل الصراع. وفي حادثة وقعت مؤخراً، أطلقت الشرطة الرصاص على ثلاثة أشخاص أثناء مظاهرة للطلاب حين بدأ المشتركون فيها تخريب المباني وتخطيط ممتلكات الحكومة.

١٩ - وإدراكاً من صندوق النقد الدولي لإلحاح المشاكل الحادة التي تواجه غينيا - بيساو، وافق في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على دعم مجموعة إجراءات شاملة لتخفيض ديون البلد في إطار المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتبلغ قيمة مجموع الإعفاءات من خدمة الديون حوالي ٧٩٠ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل ٨٥ في المائة من القيمة الصافية الحالية لديون غينيا - بيساو.

٢٠ - وقامت بعثة من البنك الدولي بزيارة غينيا - بيساو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ لتقييم مدى تنفيذ ائتمان الإصلاح والإنعاش الاقتصادي. كما استعرضت البعثة التقدم المحرز في العمل التحضيري لورقة استراتيجية الحد من الفقر وناقشت مع سلطات غينيا - بيساو تنفيذ التدابير العملية.

خامسا - حقوق الإنسان

٢١ - واجهت سياسة الحكومة المتعلقة بتعزيز احترام حقوق الإنسان صعوبات نظراً للحالة السياسية والأمنية

سادسا - ملاحظات

٢٩ - وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي أسهمت عن طريق الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو أو بوسائل أخرى في تنفيذ المشاريع التي أوجزت في هذا التقرير. ويعتبر استمرار تقديمهم للمساعدة حيويا أثناء هذه الفترة الانتقالية الصعبة.

٣٠ - كما أود توجيه شكري إلى ممثلي، صمويل نانا - سينكام، وموظفي مكتب دعم بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري بكامله لتفانيهم وإسهاماتهم المشكورة في خدمة قضية السلام في غينيا - بيساو.

٢٤ - تتمثل بعض التحديات الرئيسية التي تواجه غينيا - بيساو في إدارة المشاكل الملحة بعد انتهاء الأزمة وبناء دعائم حكومة مستقرة وقادرة على العمل.

٢٥ - وتتمثل دواعي القلق في تزايد اشتباك غينيا - بيساو في القتال مع زمرة حركة القوى الديمقراطية ووجود لاجئي كازمانس في منطقة الحدود مع السنغال. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع قادة غينيا - بيساو والسنغال على مواصلة جهودهم الثنائية من أجل تطبيع الحالة على طول الحدود المشتركة بين البلدين.

٢٦ - وإنني أحث جميع الأطراف في غينيا - بيساو على الدخول في حوار بناء من أجل تهدئة التوترات السياسية المحلية الحالية. إذ أن استمرار عدم الاستقرار يمكن ألا يؤدي فحسب إلى خلق مزيد من المصاعب بالنسبة للسكان، وإنما إلى تلاشي ثقة المانحين أيضا في قدرة الحكومة على الإدارة الفعالة للتحويل بعد انتهاء الصراع.

٢٧ - ومن الواضح أن قلة الموارد الوطنية للبلد وعدم كفاية الهياكل الأساسية مصدران رئيسيان لازدياد التوترات الاجتماعية. وقد تعين تأجيل الأعمال التحضيرية لمؤتمر المائة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتيجة لأحداث تشرين الثاني/نوفمبر وما تلاها من توترات. ومن ثم أكرر ندائي إلى المجتمع الدولي لكي يقدم المساعدة إلى غينيا - بيساو دون انتظار لعقد المؤتمر، لكي تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها الملحة في الأجل القصير.

٢٨ - وفي هذا الصدد، أشيد بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لما أبدياه من مرونة في تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو في مرحلة ما بعد الإنعاش. وآمل أن يواظبا على هذا الاتجاه.